الواو في قوله ويصح بمعني او وذلك لان المراد ان المفعول به ما كان يتعلق
به الفعل او ينفي عنه لانه ما يجتمع فيه امران الوقوع عليه وصحة النفي عنه
والا لما دخل نحو ما ضربت زيدا لانتفا القيد الاول وهو وقوع الفعل عليه
وصحة النفي عنه كما اعترض به وبعد هذا كله اعترض بانه لا حاجة لتلك
الزيادة لان المراد بوقوعه عليه تعلقه في الفعل به اعم من ان تكون
على جهة الثبوت والنفي وكل هذا مبني على ان قوله ويصح من التعريف
كما هو المتبادر ويصح ان تكون كلاما مستانفا بعد تمام التعريف لدفع ما
يتوهم ان التعريف لا يشمل مفعول الفعل المنفي فافاد انه يصح النفي اي وهو
داخل لان المراد بالوقوع مطلق التعلق   ولا يلي الا في الاختيار اي في حالة
الاختيار بخلاف حالة الضرورة كما في قول الشاعر   وما نبالي اذا ما كنت جارتنا
ان لا يجاورنا الاك ديار   ان القياس ان لا يجاورنا الا اياك فاتي بالمتصل موضع المنفصل
وانكر المبرد ورد ذلك واستشهد بذلك اياك سواك وكقول الاخر اعوذ برب
العرش من فية بغت   علي فما لي عوض الاه ناصر اي الا اياه ثم ان الجمع بين
القيدين اي قوله ما لم يتقدم على عامله ولا يلي الا في الاختيار لبيان
فائدة كل من المتصل والا فاحدهما يستلزم الاخر وبقي ان تعريف ضمير النصب
المتصل بقوله ما لا يتقدم على عامله لانه يصدق على التا من قمت مع
انها ضمير رفع والجواب ان ما في قوله ما لا يتقدم عن عامله واقعة على
الضمير المتصل المنصوب لا مطلق الضمير المتصل حتى يشمل التاء بقرينة المقام
والتمثيل وهذا التعريف للنوع من المتصل وهو المنصوب ثم ان ما واقعة على الضمير
مطلقا ويكون التعريف لمطلق المتصل بقطع النظر عن المقام والتمثيل   وهو
ما يتقدم على عامله ثم اورد عليه ان هذا تعريف المنفصل غير مانع لصدقه
على انا فانه يقع بعد الا تقول ما قام الا انا وهو ضمير رفع لا نصب والجواب
كالذي قبله   بفتح الميم فيه تلك لانها بسكون الميم تكون فاعلا والحاصل
ان ما قبل نا ان كان مفتوحا كانت مفعولا نحو اكرمنا وضربنا وان كان ساكنا
كانت فاعلا نحو اكرمنا وضربنا   والكاف والها هي الضمير وحدها وقيل
المجموع ضمير وكذا اياك وقيل ايا مضاف للضمير بعده ثم هو ضمير اسم او كلم
غير ضمير وقيل ايا حرف اعتمد عليه الضمير بعده وهذا كله خلاف في ايا ثمرة

مترتبة

مترتبة   لا ثاني المفعول المطلق اي عن التقييد فلفظ المطلق كما قال السيد
اشارة الى عدم التقييد بالاطلاق   اي الذي يصدق ان هذا تفسير لمعنى الا
طلاق وتصدق اذ يحمل ان الصدق في المفردات بمعنى الحمل اي الاخبار به
فيقال مثلا في ضربا من ضربت ضربا مفعول به دون تقييد بلفظ به او حرف
او ظرف بل يسمى جار بل يصدق من كل فالمقيد بالجار المفعول به او هو
المفعول فيه والمفعول له والمقيد بالظرف اي الجار المفعول معه فصدق
الجار الحرف او الظرف وهو مخصوص مع لحقه في معه فانها جارة بالاضافة ومصدر   ق
الضمير العائد على ال قال ابن الصايغ في شرح الجمل وانما سمي المصدر مفعولا
مطلقا لانه المفعول حقيقة بخلاف تسميتهم على المفعول به انه عين مفعول بغير تقييد عرف
اصطلاحي ولا فزيد من ضربت زيدا ليس بمفعول لك حقيقة بل المفعول لك الضرب   ب
واما زيد فمفعول به الضرب لكن متى اطلقوا مفعولا علم انه المفعول به فان ا
ارادوا المفعول حقيقة قيدوه بالاطلاق او باسم يخصه وهو المصدر
وهو المصدر المصدر في اللغة هو الحدث الذي يحدثه الفاعل واصطلاحا اللفظ
الجاري على فعله الدال على ذلك الحدث فتسميته اللفظ الدال على الحدث
مفعولا مطلقا بالنظر لدلالته على الحدث الذي هو مفعول للفاعل حقيقة وفي الحقيقة
المفعول المطلق على ما يستفاد من كلام السيد قدس سره اسم للاثر الحاصل
بالمصدر لكن لما كان المعنى المصدري والاثر متقاربين لم يفرق بينهما اهل اللغة
وقالوا ان المفعول المطلق هو المصدر والتحقيق انه المعنى الحاصل بالمصدر لا نفس
المصدر واعلم ان المصنف حذف قيدين من التعريف وكان عليه ان يقول وهو
المصدر الفضلة غير الحال فخرج بقولك ضربت ضربا بشدة ضرب الذي هو
عمدة وان كان مصدرا مؤكدا لعامله وهو ضرب العامل فيه مبتدأ ليس من
المفعول المطلق لانه عمدة لا فضلة وخرج بقيد غير الحال نحو قوله تعالى ولى
مدبرا فانه مصدر مؤكد لعامله فضلة وليس من المفعول المطلق
لانه حال   المؤكد لعامله اي المؤكد للحدث الذي اشتمل عليه عامله وهو
الفعل نحو ضربا من ضربت ضربا مؤكد للحدث الذي اشتمل عليه عامل النصب
في المصدر وهو الفعل ومعنى كونه مؤكدا انه يفيد ما افاده العامل من
الدلالة على الحدث فهو بمنزلة تكرير الفعل فرجع لمعنى التاكيد اللفظي قال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)